

## المبحث الرابع: المنهج التاريخي

يهتم التاريخ بدراسة ماضي الإنسانية وما خلفه من حضارات بالاستناد إلى الآثار والوثائق، ويتكون من الأحداث الزمنية المتعاقبة ويستند على الزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، فالأمس يمثل التاريخ بالنسبة لليوم واليوم يمثل التاريخ بالنسبة للغد، فمن الضروري معرفة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

وسنتطرق لمفهوم المنهج التاريخي وخطواته قبل التعرض لكيفية تطبيقه في المجال القانوني.

### المطلب الأول: تعريف المنهج التاريخي وخطواته

باعتبار أن الإنسان عضواً في مجتمع سياسي فإنه يحتاج لدراسة ماضيه في كفاحه من أجل تحقيق أهدافه، فالدراسة التاريخية تمكن من الاستفادة من التجارب السابقة كما تقدم تفسيراً لها.

### الفرع الأول: تعريف المنهج التاريخي

العلاقة بين التاريخ والعلم وثيقة فهو علم انساني واجتماعي، ويشكل سيرة للإنسان وللأحداث وللإنسانية، ولقد ثار نقاش حول ما إذا كان التاريخ علماً من العلوم الإنسانية يمكن الاعتماد على معطياته في البحث، يرى البعض أن التاريخ لا يعتبر علماً لأن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر التي يدرسها مباشرة وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية المتمثلة في سماع الشهود والنقل عنهم أو الأخذ من الوثائق، وهذه الطريقة خطيرة قد تؤدي إلى نتائج مشكوك في صحتها. في حين يرى البعض الآخر أن التاريخ علم لأنه يقترب من العلوم الاستقرائية ويهدف إلى الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والأحداث التاريخية، كما أنه يمكن من التنبؤ بالمستقبل عند الكشف عن قواعد وأحكام عامة يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت في الزمان والمكان.

والمنهج التاريخي هو منهج يصف ويسجل ما مضى من أحداث ووقائع ويحللها ويفسرها على أسس علمية، وهو الطريقة العلمية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية

كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بالمستقبل، حيث يقوم بنتبع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة منذ نشأتها وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي تأثرت بها واستخلاص النتائج المرتبطة بها.

يتميز المنهج التاريخي بأن الباحث يعتمد على بيانات ومعلومات ترتبط بوقائع وظروف ماضية خارجة من نطاق معاشته لها، يهتم بدراسة الوثائق والمستندات التاريخية والآثار والمعالم والشهود، ويقوم بتحليلها ونقدها والتأكد من دقتها.

### الفرع الثاني: خطوات المنهج التاريخي

تتمثل فيما يلي:

1- تحديد المشكلة: أي الظاهرة أو الحادثة التاريخية التي تدور حولها التساؤلات مع التركيز على البعدين الزمني والمكاني الذي حصلت فيه، ويشترط أن يكون لها امتداد تاريخي ولها صفة الدوام والاستمرار.

2- جمع الوثائق المتعلقة بموضوع البحث للظاهرة: بعد تحديد موضوع البحث من حيث المكان والزمان، يقوم الباحث بجمع المعلومات من مصادرها الأولية (الأصلية والمباشرة) والثانوية (غير الأصلية) وغالبا ما يبدأ بجمع المصادر الثانوية بهدف الوصول إلى المصادر الأولية وعليه تحديدهما والتمييز بينهما.  
أ- المصادر الأولية:

تضم الآثار والوثائق، فالآثار هي بقايا أحداث وقعت في حقبة تاريخية ماضية، أما الوثائق فهي سجلات لوقائع ماضية قد تكون مكتوبة أو مصورة أو شفوية. يشمل السجل الكتابي المخطوطات والرسائل، ويضم السجل المصور الفنون المختلفة من رسوم وفيديوهات وصور، أما السجل الشفوي فيعني الروايات والشهادات، ويستعين رجل القانون عند دراسته لظاهرة معينة وفق المنهج التاريخي بالوثائق الرسمية كالتشريعات القديمة المنشورة في الجرائد الرسمية والأحكام القضائية، ومحاضر اجتماعات الهيئات الرسمية والمؤسسات الدستورية والسياسية.

ب- المصادر الثانوية:

هي مصادر غير مباشرة للمعلومات وتشمل كل ما نقل أو كتب من المصادر الأولية، مثل الكتب والمؤلفات التي كتبت حول نص قانوني قديم مثلا، والمقالات المنشورة في المجالات والدوريات في فترة زمنية معينة.

3-نقد الوثائق التاريخية: أي نقد مصادر المعلومات والمادة العلمية التي جمعت، بعد عملية جمع الوثائق يقوم الباحث بفحص المصادر ونصوص الوثائق للتأكد من صحتها ودقتها، ويتم ذلك عن طريق النقد الخارجي والنقد الداخلي.

أ- النقد الخارجي:

يهدف إلى التعرف على صحة وصدق الوثيقة لقبولها كدليل في البحث أو عدم قبولها، ويثير الباحث تساؤلات للكشف عن مصدر الوثيقة الأصلية، مثلا: من هو مؤلف أو صاحب الوثيقة؟ هل كتب مادتها فعلا؟ متى ولماذا ظهرت الوثيقة؟ هل هي أصلية أو مجرد نسخة؟ وإذا كانت نسخة أين يوجد الأصل؟ كما يتم النقد بالرجوع إلى المكانة العلمية وأمانة الباحث.

وينقسم النقد الخارجي إلى نقد المصدر ونقد التصحيح، نقد المصدر يقصد به التأكد من الجهة صاحبة الوثيقة والتأكد من شخصية كاتبها. ونقد التصحيح يقوم على أساس التحقق من صحة الوثيقة بإسنادها لصاحبها وبارتباطها بالوقائع الخاصة بها.

ب- النقد الداخلي:

يهتم بالمضمون والمعلومات التي تحتويها الوثيقة والوقوف على ما قد تشتمل عليه من أخطاء وتناقضات، وتتم عملية النقد الداخلي عن طريق تحليل وتفسير المادة العلمية بالبحث عن المعاني التي يقصدها مؤلف الوثيقة بهدف التحقق من صدق المقدمات الفكرية التي بنى عليها أفكاره. ويتضمن النقد الداخلي بيان حدود أهلية الكاتب من حيث سنه حين كتبها أو من حيث لغة الوثيقة، ومن حيث خبرته ودراسة ظروف تدوينها فيما إذا كتبت مباشرة بعد الحدث أو نقلا عن شهود عيان، ودراسة ارتباط الوثيقة بغيرها من الوثائق المكتوبة في نفس الموضوع ومقارنتها معها.

4- صياغة الفرضيات والتحقق منها: يقوم الباحث بوضع الفرضيات التي تفسر أسباب الأحداث التاريخية ثم ينتقل إلى التحقق من صحتها ودقتها من أجل إمّا قبولها أو رفضها واستبدالها بفرضيات أخرى، ويتم وضع الفرضيات وفق تسلسل زمني أو موضوعي أو جغرافي وهذا بحسب طبيعة موضوع الدراسة أو مزيج بينها. ويكمن نجاح الباحث في تركيب المادة العلمية والبيانات التي جمعها في إطار موحد غير متناقض.

ويتم التركيب عن طريق تكوين صورة واضحة عن كل حدث تاريخي باعتباره حقيقة وتصنيف الحقائق إلى فئات بحسب التسلسل المنطقي للأحداث، وربطها بعلاقة سببية للتمكن من استخراج القواعد التي تفسر الأحداث التاريخية.

5- استخلاص النتائج: إن عملية جمع الوثائق ونقدها وتفسيرها وتحليلها والتحقق من الفرضيات تمكن الباحث من استخلاص النتائج وفق أسلوب علمي وموضوعي، وهذه المرحلة تبرز النتائج العلمية للبحث التاريخي وتقدمها في شكل قواعد عامة أو نظريات تشرح وتفسر الظواهر التاريخية، لهذا يقترب من المنهج الاستقرائي لأنه يدرس أحداثا تاريخية باعتبارها قضايا جزئية ليصل إلى نتائج يتم تعميمها.

### المطلب الثاني: تطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية

تعتبر الأحداث التاريخية مادة أولية لرجل القانون فهي مصدر بعض النظريات والمبادئ القانونية، فبعض النظريات الفقهية أدت لقيام ثورات مثل الأفكار الفلسفية لمونتسكيو وجون جاك روسو التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية عام 1789. ويمكن المنهج التاريخي من التعرف على أصول النظريات القانونية مثل نظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية الظروف الطارئة في العقد الإداري، فقد ارتبطت بأحكام وقرارات قضائية قديمة تعود للقرن الـ19، ولهذا يتعين الرجوع إليها من أجل فهم أصلها.

كما أن الدراسات القانونية القديمة هي التي وضعت أسس القانون ويوجد فرع قانوني يخصص لدراسة التاريخ القانوني للمجتمعات السياسية والمؤسسات القانونية السابقة، بالإضافة إلى دراسة تاريخ العلاقات الدولية.

ودراسة أي نظام قانوني قد تكون دون فائدة إذا لم يدرس الوضع القانوني السابق السائد في فترة زمنية معينة، ومن أجل فهم القانون لابد من دراسة تاريخه، ويمكن المنهج التاريخي من فهم ودراسة الظواهر القانونية الحالية وامتدادها عبر التاريخ والبيئة الاجتماعية التي نشأت وتطورت فيها ، لهذا يساعد المنهج التاريخي الباحث القانوني للكشف عن النظم القانونية والدارس والنظريات الفقهية والمبادئ القانونية ويمكنه من إجراء المقارنة بين النظم السابقة والحالية لإدراك تطور القانون، حيث يساهم المنهج التاريخي من فهم مشكلة تغيّر القانون أو ثباته، وتفسير ظاهرة وجود قواعد قانونية فقدت فاعليتها وتأثيرها وظهور قواعد قانونية محلها أي إلغاء القانون أو تعديله، ودراسة الظروف التي أدت إلى ذلك.

كما يقدم المنهج التاريخي المساعدة للمشرع في تجنب تكرار الأخطاء عن طريق تعديل التشريع والاستفادة من الايجابيات وتجنب سلبيات النظام القانوني السابق، كما يستفيد القاضي من الأحكام القضائية السابقة. ويطبق المنهج التاريخي عند حلّ القضايا من خلال تحديد الوقائع وترتيبها ترتيباً زمنياً، وعند التحقيق في جريمة معينة حيث يتم الانتقال إلى مكان وقوعها لمعاينة الآثار والشواهد والدلائل والاستماع إلى الشهود.